

بدر العلاء

في شرح المقولات

لابن القرداغ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا جامع لجواهر العقول مكيفة بالعلوم
 ونصير على هبولة صور المنطق والمفهوم وعلى الله
 القائلين بالاضافة الى كيسة اوضاعه كالنجم
 واصحاب المنفصلين بتزكية النفوس الفاعل المذموم
 وكعبه فيقول المحتاج الى اللطيف المنين عمر ابن
 الشيخ محمد امين القرودراني عفي عنهما الهاري
 لالانت رسالة المقدسات للمولى الفرج رحمه الله
 مع صفحتهما مشتملة على فوائد شريفة اردت ان

٨٣
الكتب عليها فوائد شريفة وزوائد لطيفة مجتنباً

عن الإيجاز الممل والأطناب المخل وسميته ببدر العلا

في كشف العقول نفع الله به كل عارف أمين بحمد سيد

المرسلين أعلم أن الفهم من المتكلم وهو الضيق

الحاصلة من الشيء عند الإدراك هو قسط النظر عن

اتصافه بها أقسامه ثلاثة لأن ما ان لا تصح ذاته من

حيث هي للعدم أو للوجود أو تصح لها بقية ما يابى عنها

الفرق بين الوجود والعدم على وجه البدي فالأول الدج

وهو الباري تعالى والثاني للشيء كثير كثره والثالث اليمين الخ

كالحيوان وقيد بالخاص لا إطلاقاً على ما سلبت الضرورة عن
مقدور فيم الأول والثالث وأوجه فيم الثاني والثالث أو

أحد ما غير معين فيم الثلاثة وعلى الثلاثة يلزم جعل القسم
بالحاص من قسمه تقييداً للممكن على تقدير عدم
ثم كل منها بدليل البداهة مأخوذ ولا ينافيه تعريفها بما

يقتضيه ذاته الوجود أو العدم أو لا لأنها لفظية وبعبارة

أخرى متحدة مع الأولى ما لا الفهم قسمان لأن ما هو

أو معدوم ومحمّد بهيان لأن خفاء المتيقن وجلالة باعتبار

ماخذ ولا ينتقض الحصر بالوجود بناء على أنه لو وجد للأول وجود

ونقل الكلام فيهم ولو عدم تصديق ما يصدق عليه ينقضه لأننا

نظراً إلى أن نظراً إلى أن
أولاً ما صدق أم لا تصدق على الآخر أو صدق
الاعم على الآخر أو لا تصدق على الآخر أو لا تصدق
بغيره انقضت بالنقض أو لا تصدق على الآخر أو لا تصدق
من الحقيقة والحكم

لاناختار اما الشئ الاول لجعل وجوده عينه بنفسه

له وراء الوجود الاول والثاني ونفرد الانصاف به انما يمكن اذا كان

باللحا بان يفهم الوجود عدمه لا بالاشتقاق او في وجوده لا يتم

الحسن ان ذو الحين هو السواد وكل منهما قائما لان المعدوم

اما امتنع اي ضرورة عدمه لانه كاللشيء او ممكن غير ضروري

الوجود والعدم والمراد معدوم ممكن فهو قيد قسم فلا يلزم

جعل القسم اعم من وجوده القسم كالانقضاء والموجود اما

واجب لثبوت لا ينفك عليه دانه لوجوده لبطلانه ضرورة مستلزما

القسم بوجوده عليه بل بمعنى امتناع انفساك الوجود

لم يقل الحين ذو السواد مع انه انما ينسب بالتنظير لان الكلام في الانصاف ما صدق عليه
النقيض تنبها على ان الانصاف به بيندتم الانصاف بالنقيض

اما لثبوت في الكلام كلفاء فلا ينتقض التعريف الضمني للمعدوم الممكن جمعا
بالمعدوم محال معدوم لا لا ينتقض تعريف المتن معناه

لا والقسم المعدوم ممكن

والوجه في النظر الى السطح
منه فيكون السطح
الذي بالنظر الى السطح
الذي بالنظر الى السطح

نظرا الى ذاته واما موجود ممكن لاضرب الوجود والعدم لذاته

فقد بعد التقييم بالتخزين الآتين اعلم ان الممكن الوجود

بالوجود المحمولى والالبطل المحصر بالاعدام مطلقا

والا نسب بالتقييم الثاني تقديم الوجود على قسمين

لانه اما جرحان استغنى عن محل بقوته او عرضا ان لم

يستغنى عنه ثم الجرح وقلة لشرفه بالاستغناء

وكونه ذاتا لا محنة وكيفية استخدام والجملة

الممكن الوجود لا في موضوع اي محل يقين في خرج العرض

وحلية الصفة الجوهرية الحالة في الهيولى لان محلها

اي انما يتقسم الثاني وهو قسم الاقسام واما بالنظر الى
مطلق التقييم فيكون قسم الموجود الى الواجب والممكن
تقسما ثالثا او رابعا

فان الجوهر سابق لادبه الالهية الحقيقية في هذا القسم
والمراد في المبرص الالهية الحقيقية باعترافهم

بعض الداهية
عرض عام
بعض الداهية

غیر مقوم لها بل ہی مقومہ لہ و تقض جمعا بالصوم

در علمیه

العقلية للجواهر لكونها موجودة في موضوع مع انها
منها الحقيقة

در این محققه

جوابه ربنا، على مذنب الفائل بان الحاصل في الذهن

بین احمدیہ و ذہاب مریدانہ

ما هيات الاشياء والاختلاف في الوجود والاحوال النائية

لَهُ وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَشْبَاهُ الْأَشْيَاءِ الْخَالِفَةِ

لها في اللاحية الناجية إياها صانبة مخصوصة بها فلا نقص

لأنها اعراض خارجية قائمة بالنفس على شرح الهداية

وَأَجِيبْ بَابَ الْمُرَادِ مَا حَتَّى إِذَا مَجِدْتِ فِي الْخَارِجِ مَا نَتَلَا فِي

موضوع والله تعالى جديده ثم ان في العرض باهية

وَنَجَّهَ عَلَى الذِّهْنِ صَوْرَةَ النَّارِ لِلْحَاصِلَةِ فِي الذِّهْنِ مَوْقِفَهُ
لِلنَّارِ لِتَجَمُّعِ الصُّدُوكِ كَذَلِكَ وَإِنْ تَخَيَّرَ صَوْرَ الْجَبَلِ الْمُعْقُولَةِ الذِّهْنِ لِنَظَرِهِ
الْأَشْيَاءَ الصُّدُوكِ عِنْدَ تَقْصُصِ الْعَوَاقِفِ وَالْبُودَةِ بِأَشْيَاءِ حَالِ عَيْنِهَا وَإِذَا خَافَتْ
صُورَةَ أَمْتِيَانِ الذِّهْنِ بِنِي تَبْدِ وَتَمَّعَ الْمَرْئِي تَعَدُّ غَيْبَتِيهَا وَتَدَا بَيْنَهُمَا
وَبَيْنَ هَذَا الْقَدْرِ فَاشْرَأَ إِلَى دُخْرِ الْأَخْرِ فَقَوْلُنَا الْمُنَاسِبَةُ إِيَّاهَا أَنْ تَدُخِرَ
مَعْدَاهُ يَقُولُنَا الْإِخْلَاقُ الْخَيْرُ

(الاعتقاد بغيره)

كانت في موضوع فهي اعراف ايضا واما فاة لاختلاف
الجهة او باهيته اذا وجدت في الخارج كانت فيه فلا وا
عبد الحكيم ما ندر مخالف جعل القسم الممكن للوجود اذا لا يمكن
ان يراد به ما من شأنه ان يوجد في الخارج لان كل ممكن لك
فلا فاة في التعيين بالوجود يستلزم بطلان التخصيص في
القسمين لضرورة القسم هكذا للوجود الممكن اما ان يكون

بحيث اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع او يكون
موجودا في الخارج في موضوعه ولكن فيه اذا وجد كالسر

المعتمد والحق ان الوجود بالفعل معتبر فيه وتفسيرهم

والتقدير اذا اعتبرت اذا وجدت
في الوجود في نفس الموضوع
اعتبرت في نفس الموضوع ايضا
في نفس الموضوع

في الصور العقلية للوجود فانها جارية
في غير

وتفصيلهم باهية اذا وجد في الخارج للاشارة الى

غير معتبر عنه بل ليس لان الوجود بالفساد

زيادة الوجود لاخراج الواجب وان العترة الجوهرية

ان في الصور العقلية للمواهب جواهرها في أي شيء لا في الموضوع
وان انقضى اليه في العترة

كون هذه الصفة في الوجود الخارج لا العقل وانك

ان في غير الممكن بالوجود

فيه نظرا اما اوله فلجواز كون التقييد لدفع توهم

المفيد بحجاب العدم مراد

امارة الممكن بالامكان العام المستلزمة لابطال

مناها في الجوهر لتوحيده انتفاضا

الحصر بالمتنوعات على ان الصفة تأتي مكررة واما

ثانيا فلان بطلان الحصر فيها مندفع لجواز كونها هكذا

اما ان يكون بحيث اذا وجد في الخارج لانه لا في صورة

او اذا وجد فيه لان فيه واما ثالثا فلان اخراج الواجب

ان وجوده لا ينافي وجوده في صورة في حال الحصر
او وجوده لا ينافي وجوده في حال الحصر في صورة
القوة في الاول فليس في شأنه في وقت
الممكن المصور اما ان يملك الخ في

(أما تختلف الماهية الجوهرية بحسب الوجود الخارجي
والذهن بأن كانت جوهرية في الوجود الذهني
وغيره في الوجود الذهني بالاعتبار
فإنها لا يابوت إلا في ذهني كظام
الماهية في الذهني فكذلك
الوجود الذهني المتحد
باعتبار

فلا تختلف بالجزءين الا ان بيني على من عهد الاشراقين

القائلين بان الرب محمد بن الآحيه والاله تكين محبوا لذي نيل

المجدد وجرها إلى عند الشائدين فليما ذكرنا للاحاء.

الى احتيا والحد الخارج في الجهد ولا يلزم ان يكونا في حد واحد

وعرضا باعتبارين فليحفظ ثم الجبر حراما عقلا

وهو جرحه بمجرته اى متجدد على الارض والحل ذانا وفعلا بمنه

انه غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والنصرف

فَلَا يَنَافِي التَّعْلُقُ بِهِ بِالْبَاقِي وَالْمَرَادُ بِاللَّحْظِ مَجَازُ الْفَرْقَةِ

حصرهم العقول في الشرقة فلما انقطع النور منعا بالصور

و زاد على البقرة على انها حفرة
المستقيمة بالقياس العقلية عنقولا
و هو من الفن الثاني كان الامر
لانهم لو كان المراد بالبين ما هو المعارف

الكلية على ان يكون العقل بالبدن
 العقل بالبدن على ان يكون العقل بالبدن
 العقل بالبدن على ان يكون العقل بالبدن
 العقل بالبدن على ان يكون العقل بالبدن

الكلية لعدم اطلاق البدن على الافلاك وقد يدفوع بحمل

عليه من غير المنفعة والمصلحة
 النظام على الاحتياك بحذف الجسم كحنا بقدرته في تعريفه كمنقضى

وحذف البدن فيه بقدرته ما حنا وفيه انه ان كان العا

الداوان لم يجعل المظف تقيير بالم يندفع لعدم تعلوقها
 بمجوع الجسم والبدن والالزيم التحرف في محليها على انه ان كان

في المظوف فيها لم يندفع ايضا او في المظوف عليه

انتقضى تعريف النفس جميعا بها او فيه في الا وفي المظوف

في الثاني لم يكونا على وثيرة والالزيم الثلاثة وان كان

او فو انه يجبه ان عطف العام على الخاص وعكسه من

الان عطفها على الا فذكر الكلية لانها لا ينفق تعريف النفس
 في المظوف عليه في تعريف النفس كانه في تعريفها
 في المظوف عليه في تعريف النفس كانه في تعريفها

ان ان المتكبر هو مجرد غير متعلق بالبدن الانسان
 والابا الجسم الفلكي وان النفس هو مجرد متعلق
 بالبدن كالتنفس الانساني وبالجم كالتنفس الفلكي

بالان نفس البدن بمعنى الجسم في تعريف النفس بالنسبة الى
 النفس الفلكية والجسم بمعنى البدن في تعريفها
 بالنسبة الى النفس الانسانية وبالجم كالتنفس الفلكي

بجعل البدن في تعريف النفس بمعنى الجسم لم يندفع الاشتقاق لان
 الجسم في تعريف النفس بمعنى البدن انتقضى تعريف النفس
 جميعا بها او بالنسبة الى النفس الفلكية لانها لا ينفق تعريف النفس

مع ان السبب في الازالة بدو نفس
لان السبب في الازالة بدو نفس
المازلة فلذلك في تولد النفس
سبب في الازالة بدو نفس
المازلة فلذلك في تولد النفس

خصائص الواد انما يتم لو سمع حذف العطف بواو وهو

ممنوع ثانيا ثم ان اريد بالمجرد عن الازالة عدم كونها

جزء منه ينقض التعريف بالهيولى والصدور

او عدم المقارنة للمادة فهو انتقاضه بالهيولى كماله

افتتان الشيء بنفسه يخرج النفس فيلفظ التقييد بقوله

غير متعلق الا ان يراد بالمجرد انتفاء المقارنة الواجب

بان لا يكون الجرد مادة ولا ملزومة لها فخرج اجزاء الجسم

والنفس الفلكية كالا انسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق

واقا نفس وقسمت الى فلكية وانسانية وقد

في حكم العاد التي لم يعلم الجمع في صلب حذف العطف فثبت به صحة
انها ليست مقارنته للمادة لانها هي نفس المادة لا شيء
مما لا لا انتفاء مقارنته انفسه

لا في الزاكن

النفوس

حيث

لانها اما مادة كالمادة او مقارنته وهو كالمادة

لانها ملزومة للمادة وانما لا يكون مقارنته لعدم

بعد المور في المقارنة من الازالة

تطلق على مبدأ اثار النبات والحيران وهي جوهرية

في ذاته لا فعل لانها متعلق بالجسم تعلق التدبير

النصرف ولها قوة عاملة تسع عقلا عليها هي قوة ^{سببية} الا

والنصرف لا انتظام امر العاشر والعاشره واخرى عاقلة

تدرك بها الامور التصديريه والتصديقيه تسع عقلا نظريا

ولها اربع مراتب لان النفس امارات قوة استعداد ^{للادراك} الاول

وهو اما ضعيف فالعقل العبد لان او متوسطا فالعقل

بالملكة او قويا فالعقل بالفعل او ذات قوة كمال العقل

للمستفاد والكثر اطلاق هذه الاسماء الاربع على

النفس في هذه المراتب وتلا تطلق على انفسها وعلا قوى
على مباريرها والعقل بالملكة اذا كان في الغاية بالحصل
لذلك نظري بالجدس بجم قوق قدسية واقا جسم قد
على الاخيرة مع تقدم الجزر على الكل بالطبع لشرفه
بالاتفاق عليه دونهما وكه من حيث كجسم جوه
مركب محجب الخارج من الهيولى والصورة الجسية وال
فالا افراد الشخصية لها اجزاء غير هي الا صورة النوعية و
النوعية كافي السريد والمزاج كافي العيون واقا كهيئة
لفظا يذاني بمفعلة الالة او عرب مخفف الرهيري بلشد
النا

منها فلا
ومنها الهيولى والصورة
والتفصيل
منها فلا
ومنها الهيولى والصورة
والتفصيل
منها فلا
ومنها الهيولى والصورة
والتفصيل

وهو القطر والناسبة ظاهرة وهي الجذر المحل الجذر
 آخر هي الصورة القوية لها وَأَمَّا صَوْنٌ وهي الجذر
لَا فِي جَوْهَرٍ آخَرَ وفي الحلل بالاختصاص الثابت
 أو التعلق الخاص الذي يصير به أحد المتعلقين نقلاً
 لما بين البياض والجسم وينتج عليه أنه إن أراد بهذا
 الاختصاص صحة حمله من طارة فلا يصدق على حلول البياض
 في الجسم وحلول الأطراف ومثل الأبرق في محالها والصورة
 في الهيولى والجسم النقي في الجسم الطبيعي أو حمله ولو بدو
 ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة والمالك

الى صاحبه والمعرض بلنبته الى عارضه والجواب
 انا نختار الشق الثاني ونقول العنبر في ذلك
 الاختصاص عدم تحقق النفط المخصوص بدون
 النفوت المخصوص وقد يجاب بان المراد بالناعت
 السبب القريب للنفوت لكن عدم تحققه في الهيكل
 والمعرض محتاج الى البيان فلم نذكر ان اقسام
 الجرح عنة ومحمد كعب المشائين وهم قالوا
 في وجه الحصر الجرح ان لان في محل نصرة او محلا فمادة
 او مركبا منها فحسم والا فان تعلق بالجسم تعلق

الذبيذ والنصف فنفس ولا ففعل ولا اعترض عليه

بانه لا استبعاد في وجوده غير جسماني مركب من

جوهين محل احدهما في الآخر وليس هنا ما ينفيه غير ^{مركب} الجوهين

ثالث وقد اجمعت بقوله بالاستقراء اخرج وقايقم ^{في قوله او مركب من هاتين}

لا يقولون بالاستقراء هنا فيه انه لا بد من القول به

في التخصيص الثاني الاخير في العقل لجواز كون الجوهين ^{الغدير}

الذي جبر العقل او النفس وجودهما ^{الاستعداد} فليقل به فيه ايضاً ولا

القول بان لا لهما الجوهر الذي تحقق وجوده بالبداهة او البرهان

فلا يندح فيه هذه الاصول لا يوافقهم قالوا بوجوب الجن وانها

ارواح مجردة لها تصرف في الابدان مع ضرورة الحجة الآن

الاستقراء لا يخرج ذلك من العقل او يقيد الجسم
فان قال المكنى ان لا يكون حاله ان يكون الا بالبداهة
ليجوز محله ففعل او لا ففعل وانما لا يستخرج
منه او لا ففعل او لا ففعل او لا ففعل او لا ففعل
فان قال المكنى ان لا يكون حاله ان يكون الا بالبداهة
ليجوز محله ففعل او لا ففعل وانما لا يستخرج
منه او لا ففعل او لا ففعل او لا ففعل او لا ففعل

الا ان يقدم بدخوله تحت العقل من ان حصر في العشرة

يا بابه واما الاشراقية فذهبوا الى ان اقسام الجوهر

اربعة العقل والنفس والكيان وهو عندهم بعد مجرد

مرصود في الخارج يسمى بعد مفطورا وتجب كونه
الاولى الممكنات الالهية عن ما تنبسط

جوهر لقيامه بذاته وتوابعه الممكنات عليه وله بالحق

متوسط بين عالمي الجواهر المجردة والاجسام والجسم

وهو جوهر وحداني متخيز بذاته وان الجسم ليس مركبا من

الهولي وقصوره بل الاكاد الى نفس الجسم من حيث قبله للشرقة

النوعية التي هي اعراض يمتاز بها الذراع الجسم والثانية

فان تكون فكشفت
 كالتاب والافطيف كالماء والملكوت والجن
 واليهود والنصارى والفلك عندهم كالا وجود
 والنفس الانسانية والافلاك عندهم كالا وجود
 والنفوس المحصورة والعشيرة واليهود والنصارى
 والافلاك عندهم كالا وجود

تلك الاعراض واما المتكلمون فقالوا الجبره ان نفهم

فهم وكلاهما محذور ومنه نفى الهيولى والصيرق على نفى

الكلم الطبيعي في الخارج بل النفيان متحدان لان الثغائر

بينها وبين الجنس و الفصل اعتباري اذ ما به يتقو

الشيء ان اخذ بشيء لاشيء لان جزر خارجا غير محمول وهو

الاوليان اول لا بشيء لاشيء لان جزر ذهني محمول وهو الاخير

ولتغايرت بالذات لكان لشيء واحد ماهية ان يكون

الملازم الجبر على احد هما مجرد اصطلاح فلا جد المتكلمين والا

الانفصاح قال المتأخرون ان الاشتغال بحدود بديهية

ينتزع عنها التلخيص بحسب التنبيه للمشارحات والبيانات الا

من انقسام الجنس لا يجوز ان يتجزأ بشيء لا يشي
 فيكون محذور على وجهه واطرافه محذور
 الانقسام لعدم فيكون صلاحيها محذور
 هو اخذ به بشيء لاشيء كالتفاهات الثالثة
 اليه فيكون بين الاقسام وكذا على الفصل
 ومعه يظهر انه ليس المراد من الاقسام في الاقسام
 بغيره عن كل شيء بل في الماهية المحمودة
 ولا خفي لا بشيء لاشيء عدم مقارنة الموحدة
 العوارض لما في المطلقة ولا بشيء لاشيء مقارنة

الهيولى محذور مع الجنس الفصل

مستطرد

الا انه ليس التميز عن غيرها بل باللاحظة امر خارج ذاتنا

وبها عرضيا ^و استدل عليه بأنه لو كان موجودا فاما

بوجود الفرد فيقدم عرضا ^{عنه} بمحلين ^{منه} أو بوجوب مفاد ^{الآن}

فلا يصح التميز بان كل موجود في الخارج مستحق

بداهة وينتبه على الأول ان الوجود امر اعتباري

فلا قدح في قيامه بمحلين وعلى الثاني انه من

الاحكام الكاذبة للوهم لا اشارية الشيخ في الاشارة

ودع الشاكرون الى وجوده مستدلين بأنه جزر الوجود ^{جزر الوجود}

في الخارج وينتبه بعد تسليمه انه يجوز كونه جزر عقليا

فلا يلزم وجود الكل وجوده ثم بعد بيان الجوه

واقسامها وتعاريفها اعلم ان العرض وهو

الممكن الموجد في موضوع بالغير السابق والكثرة عن

تعريفه بتعريف الجوهر والراد بوجوده فيه الحلول

بالغير المار لا التبعية في التميز لعدة شمله لا عرض

المجردات ومن ثم يجوز اقيام العرض بالعرض كقيام

السرعة بالحركة والنقطة بالخط ورتبها من الامور

الاعتبارية اقسامه تسعة استقاراً كما منها جنس عال

والعرض عرض عام لها وهند عليه تارة بائد لولان جنسها

نفس الحمل جوهر او عرض فمفهوم اقسام لان المراد
بلفظ العرض هو المحل المقوم به ان يقع وجوده
العرض في المحل الاختصاص بالذات
اي ان لا يثبت بان معنى المحل التبعية في التعريف
لما هو من هذا التبعية لم يثبت وجوده كذلك لان
لوجود قيام عرض بالعرض والتبعية باللام
لانه ليس اوله العكس وتوضيح الجوهري
قيام بالجوهري العرض للاخرى لان
تكون اصلها انما بالعرض والافضل
فجعل الاخرى عن ان يبرهن عدم حلوله فيه وهو
اول من العكس واقول فيه ان ذلك الجواز
محل النزاع لان نقول لو جاز قيامه
بأخره في الجوهري لزم ان يقر بانه
سبح فكيف يكون ذلك الدليلنا

لنا لا تمنع تصورهما بدونه وأخرى بأن معنى العرض

ما يرضى للمرضى وعروض الشيء للشيء إنما يكون بعد

تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا وقيل الأقرب أن يقال

لم يجعل لنا عدم العرض على كونه ذاتيا ^{وعدم العرض} اقولا يتجه

على الأول منع اللازمه مستندا بجزاز التوفيق الخاصة

وصدها وعلى الثاني أنه إنما يتكلم في خروج العرض

~~العرض عن المحل لا ضرورة~~ اقامه وعلى

الثالث أنه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتية الاطلاع

على العرضية تامل لأنه ^{المتألم} ورسوم ناقصا

ووجهه انما لم يكون عرضيا لاقامه بل سكتنا عند لان
فاد الدليل على غرضه لفساد الدعوى لكونه
لأنه لا يمكن اللام على سبيل التمام

بعض يقبل القصة الوهمية لكأنه وقد يستر بها يقبل
 كمن يجمع غرضين غير شئ

المساواة واللامساواة وفيه انه دورى لان المساواة

هو الاتفاق في اللّمْ الا ان يقر ان المراد بالساواة معناها

اللفظة اذ انها لا تحتاج الى التعريف لادراكه بالحق

وہو قسمان لانه ان لم یکن لاجزائہ جہت ترک وصیوں لکھن

نسبته الى الجزين بالسوية بلا اختصار باحدهما

لأن النقطة بالنسبة إلى جزئي الخط لا يمكن اعتبارها

نهایه او بیدایه لها او نهایه لاحد سما و بیدایه للاخر ^{جسته او}

بنيته لها أو يهايم لأحد منها أو يلايه للآخر
 (منازعان الأولان المتصل بمنع ليس في العدد بينهما قوله لا لا مريد
 هو العدد وإن نية الأول غير العدد بينهما في قوله لا لا مريد)

فمن فصل وهو البدل فقه لان حقيقة المنفصل

مستوفى منه فقلنا ان احدهما لا ينبغي من ان كانت فبا انضمام
غير العد بما يجتمع من العدات باللات فبا انضمام
والثانية كل ما يجتمع منها حقيقة المنفصل ينتج الاول
والثانية الى قولنا حقيقة الدكره انتج الاول
والثانية الى قولنا حقيقة الدكره انتج الاول
والثانية الى قولنا حقيقة الدكره انتج الاول

المنفصل ما يجتمع في الوجودات بالذات ولا في الوجود

سواء كان المؤلف منها لأم مرتبة الأعداد لأن لكل مرتبة

منها نوع حقيقي منازعة سائرها بأدتها والنوع

ركبت ^{بغير} ^{مركب}

الحقيقي لا يكون جزرا لآخر على أنه يلزم الترجيح بلا مرجح

مركبت ^{بجميع} ^{مركب}

أو الاستغناء عن الثاني وكون الشيء ذاتا في عشرة

مثلا لكن الحصار العدد فيه ما يتم لو لم يعد الواحد دكا والآخر

فمن فصل والحد المشترك يجب كونه بحيث إذا انضم إلى أحد القسمين

لم يزد به أصلا وإذا انفصل عنه لم ينقص منه شيئا فيلزم

مخالفته بالنوع لحد الحد والآن انقسم القسمين

تقسما إلى ثلاثة وثلاثة الوحدتين وهكذا في ما تنقسم من

ان النقطة جزر الخط وجزر السطح وجزر الحجم

التعليق مائة لا تأخرها عن ارضها والكم المتصل انقسم قسمين
قائمتين مجموع الاجزاء في الوجود وصدق القدر وانما ثلثة

الاول الخط مقدر انقسم في جهة فقط والثاني السطح مقدر

في جهتين فقط والثالث الثمن انقسم في جهتين

وهو انقسم الجهات الثلثة او غير قارة بخلافه وصدق الزمان

فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحرك وقيل هو

الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كل وقيل حركتها

لانها غير تارة لا الزمان ونتيجة على الاول ان الاحاطين مختلفان

وعلى الثاني ان الحركة توصف بالسرعة والبطء بخلافه وعليهما

ان الاستدلال بمضامين من النمل الثاني وقيل

الرد

وقيل جده محجبه لا يقبل العدد لذاته لانه لو وقع لكان

ان كان الثاني عيني الاول والا ندم انتهى

في من مان فيلزم وجوده حال عدمه ويمتنع بانه ان اراد

بالطرف الزمان الموجود فمصرح او المصدم فغير

كما في تحقيقه في الدعوى

مفيد وتعارض بانه لو وجد للكان في زمان فان كان

عيني الاول يلزم طرفية لنفسه والا يتم وعلى المدا

الثلاث ليس من الكم فضلا عن الفصل هذا والتكلم

انكروا الكم وقالوا المنادى جواهر مجتمعة او امور عليه

والعدد امر اعتباري والزمان وهو في ذكره لا كلام ط

ولم يبد جعل العدد والعدد متفايرين بالاعتبار

فقط وتبين صحة قوله على المورد موافاة وتبعد الفذاع

من الكم الذي هو صريح وجوبه المقولات النبوية والعم

وجوبه الكيف لشموله المجاز بخلاف الكيف شرعي فيه

وقال وإذا كلف ورسم ناقصا بعضا لا يقبل

لأنه قبه ولانبيه وقد يقم المراد بالنسبة توقف

تصوره على تصور غيره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة

لتوقف تصورهما على تصور آخرها وبالكيفية الكسبية

بالحدا والرسم لتوقفها عليه والجواب إن المراد بالغير

الامر الخارج لتباره والتوقف عدم إمكان التصور بدونه

والكيفية المكتسبة كان حصولها بالبداية والاعتراض

بأن العرض المتوقف يقتصر على تصرف الموضوع مأخوذ

في تعريفه فكيف لا يقبل نسبة وقد فرغ بان المتوقف منقول

العرض والكيف ماصدقه ولا يلزم من توقف الأول

توقف الثاني وهو بالاعتراض على أربعة أقسام لا ندركها

هيئة محسوسة فان كانت مرسخة فانفعالات

تخلو العقل والا فانفعالات كحركة الخيل والاحتكاك

اما بالذائقة او الباصرة لأمور او الالام من كبرودة الماء

او السامعة كالصوت او الشامة لا الواسحة اي

كسبته لفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية

ولا ينقص بحر العلم والحقيقة ما هو ثابت للواجب بالاثبات

الاختصاص انما بالنسبة الى الجار اولان الثابت

له تعقيب يندرج تحت احدى المقولات وهو ان لم يكن

من نسخة في حالة لا اول الكتابة والافلكة والكتابة اذا

سقطت في موضعها بحيث يتغير والاعنه او غير ^{خلاف}

بينها قد يكمل بالناض او هيئة استعداد من جنس ^{بمعناها للبالغة}

الاستعداد فالتب للبالغة او للبرزخ الى طلبة كافي احمر ^{بمعناها في ذلك لا يرد}

في استعداد شديد لعدم التأثير الظاهر في الصلابة

وحيثما الكيفية الاستعدادية لعدم التأثير في القوة
واللاضعف أو استعداد شديد للانفعال والتأثر
كاللين والعكس الضعف واللاقوة ولا يبعد
مرجع الضدين إلى الصلابة واللين يرجح ينبغي أن لا يرا
الشبهة أو تحمل على معنى الإطلاق وفي التمثيل إشارة
إلى أن الحق ما ذهب إليه الإمام من انهيار الكيفيات
الاستعدادية لا الكيفيات ^{والمحملة} المحضة كما قال به غيره
لأن في الجسم اللين ثلثة أمور الحركة الحاصلة في سطحه
وشكل التغير للفارن لحدوثها واستعدادها لها

والأولان ليا بلين لادرا لها بالبصر بخلاف اللين فتأخر

الثالث وفي القلب اربعة عدم الانفاذ والشكل الباق ^{وهو عتمة}

على حاله وهو الكيفيات المختصة بالكليات والمقارن

المحسنة بالكم وتكون صلبة لوجود المقارن بدورها

في الهواء الذر في الزق المنفوخ فيه فتعين له النوع

وهو الاستعداد الشديد نحو الانفسار وهذه النكتة

لأن التمثيل بها اولى من التمثيل بالصحة والمرافقة

أو هيئة مختصة بالكليات متصلة بالاستقامة للخط

النفير للشرح أو منفصلة الفردية للثلاثة والاولى

والاولى ان يذكرها المصنف وما يقم من انقائها راجعة

الى الكيفيات المحسوسة بالبصر فيه انه ان اريد

انها مبصرة بلا واسطة في العروض سواء وجدته الواحدة

في الشبث كما في اللون ام لا كما في المتور فمتور كيف

والووية المتعلقة باللون أو بالألوان متعلقة بها

الايين تحت الكيف فلا يكون جنسا والبا على انه لا لنا

بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة واما ما عبيح

مه انه يرد على القول بعدم الشك في لزوم جنسين

و ان لم يعتد فان كان صبرنا بحصوله في ذلك

التي فكن ان في اخر فكرة ولا يخفى ان تسمية الحصة

المقيد بامرا فنرا في اصطلاحه فما يقم انه من

مفردات الاضافة لالاخر والتضايان افتراق

نريد عن عمر ^{شلا} وعكسه فقيه انه اذا كان اسما له

فكيف يكون منها نعم تلك الاضافة معناه اللفظ

ولازم الاصطلاح في هذا من شتبا بالضرورة باللازم

وقس عليه الاجتماع وقالت الحكماء خوصية محصل

لشيء محصله في الما ان الحقيقي بان لا يزيد وغيره

نكتا صاالحقيقي ونضيف غير على طريقة الاحتباك

لكون زيد في العلم وقرينة الامام بانه لا دليل على غير

الحصول لانتها ان لم تكن نسبة لزم كون الاين كما او كيفا

والا فلك النبذ انما هو الى المكان بالحصول فيه

واما متى وهو الحصول او هيئته فحصل للشيء الحصول

بين لا يزيد على اثنى اربعة

في الزمان حقيقيا كاليدوم للصوم او لا كالشهر

للمسوف فهو كالاين فسمان لانه ان لم يفضل

الزمان عليه في حقيقته والافغيره والفرق بين حقيقيين

ان الزمان الحقيقي الواحد يقبل الشك بين كثيرين

بخلاف المكان ولم يقل ان الان لا استلزامه وجود

*لا حاجة عليه مع هذا ما سلف
بأنه في غنى عن الما طيف والعطوف
مسك*

الآن

الآن لا امتناع وقوس الشيء في غير الوجود وهو
 معدوم لأن طرف الشيء لا يتحقق إلا بعد انقضاء

والنقطة والزمان ينقسم بالعدم فقط ومقتضا

يظهر أنه لا وجود لشيء عند المتكلمين لعدم قولهم

بوجود الزمان وإضاقة وهو النسبة المتكررة

في التعقل أو العقولة بالقياس إلى الآخر معقولة

بالقياس إلى الأول كالوالدية والولدية وتسمى

هذه النسبة مضاعفا حقيقيا يضم والركب منه

ومن معروضه كالدال مع والدية وكذا المعروض

وحكم مضافا مشددا والنبتان المرزبان قد تاملنا

فيتحدان في الاسم كتمام الماهية كالأخر والتباين

والتساوي وقد يتجانسا فيختلفان فيهما كالألوان

والبنوة والعموم والخصوص وتعرف الأضائف للمعنى

في الجوهل اقبح من الفم والوصف واجب لا أوله ولا

كالآبوة والاقلة للجد والكم وإمامك ويقا

له خباية ايفهم وهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به

احاطة تامة لا اهاب ان ناقصة كما في العوامة والذالم

يقول او ببعضه وتفسيره ينسب الشيء الى ما يحيط به

ثم ان المحيط اعم

يقول ويقع في الجوهل
فلا يحتاج الى القول بان
السلام من المحاطة لانه المحاط
عليه من المحاطة لانه المحاط
سائر المحاطات اعم هذه القوة
لان الملك ليس عين النسبة بل هي
حاصلة للشيء بسبب النسبة

ثم ان المحيط اعم

اعلم ان يكون امر الطبيعى ذاتيا كالاهاب للهرة
 مثلا او لاطبيعى وعرضيا كالثياب للانسان
 وصفه اى والجمال ان المحيط ينتقل بانتقاله اى
 الشئ المحاط وحقيقة الضارح للامتداد فيخرج
 به الاين التعلق بالمكان فانه وان كانت حالة
 تحصل للشئ بسبب محيط به الا ان المكان لا
 ينتقل بانتقال المكان اما اذا كان بعدا فظم واما
 اذا كان سطحاً فلانه وان انتقل بانتقاله في الزق
 المنفذ اذا سكن تحت الماء ثم خلى الا انه لا يصح

فانه لا يخرج خارج بقوله ما محيطه لان المكان
 لا يخرج خارج بقوله ما محيطه لان المكان

هذا القبيل بل يكون كيفاً او صنفاً او اضافاً او غير

ذلك من الاعراض واما وضع وهو هيئة

فرضنا للشيء جسماً اولاً وليس المراد به الجسم والافان

اريد به الجسم الطبيعي خرج الوضع الثابت للمقادير

ارادته الخط والخط

او الجسم مطم ولو تعليميا خرج وضع ما عدا الجسم

التعليمة المقادير وما يقع مطامه لولم يدور الجسم

انتقض التعريف صنفاً بالشيكل الذي هو من مقولة

الشيء يتغير بوضع

الكيفية فيه انه لا ملاحظة في الشكلا للاجزاء ولا

لنبها ~~الشيء~~ الى الامور الخارجية عنها فنخرج

يَا رَسُولَ اللَّهِ رَوْحِي فَذَلِكَ قَبْرَانِ سَاكِنَهُ فِيهِ الْغَارُ فِيهِ الْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ

١٢٢

فَيُخْرِجُ بِقَوْلِهِ سَبَبُ نَسَبِهِ كَأَنَّهُ الْبَائِطُ أَوْ نَبْطُ

أَجْرَانَهُ كَأَنَّهُ الْمَرْكَبَاتُ إِلَى الْأَمْرِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ

كَوْفُورٍ بِبَعْضِ نَحْوِ السَّمَاءِ وَآخِرُهَا الْأَرْضُ وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ

بِنَسَبِهِ بِالْشَيْءِ الثَّانِي يُخْرِجُ وَضْعَ الْأَجْرِ لَهُ أَوْ كَيْفَ

الْخَلْقُ وَلَيْسَ بِمَعْنَى الْوَاوِ الْوَاصِلَةِ وَالْأَلَا لَانْتِقَاضِ التَّوْفِيقِ

جَمْعًا بِوَضْعِ مَرْكَزِ الْعَالَمِ الْحَاصِلِ بِنَسَبِهِ إِلَى الْأَمْرِ

الْخَارِجَةِ فَقَطْ وَبِوَضْعِ الْفَلَكَ الْأَظْهَرُ الْحَاصِلُ بِنَسَبِهِ

إِلَى الْأَمْرِ الدَّخْلَةِ فَقَطْ وَلَا يَنَاقِ فِي هَذَا جَعْلُهُمَا الرُّفْعَ

حَسْبُهُ مَعْلُومَةٌ لِلنَّبِيِّينَ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِأَنْزِلِهِ

هَذَا النِّقْضُ مِنْ عَيْنِ الْمَرَادِ الْخَارِجَةِ بِنَسَبِهِ لِفَلَكَ وَفِي الْخَرَجِ فِي الْكَلَامِ وَالظُّرُوفِ
هَذَا الْمَرَادُ بِالْأَجْرِ وَفِي قَوْلِنَا الدَّخْلَةِ فَقَطْ هُنَاكَ مَعْنَى بَعْضِ الْأَمْرِ
وَلَا يَنَاقِ فِي هَذَا جَعْلُهُمَا الرُّفْعَ

ولا يبعد النفل بان اطلاق الوضع على حالتهما
 بالتركيب اللغوي فيكون المعنى ولسبب نسبة بعض اجزائه
الى بعض بالقرب والبعد والمجازاة كالقيام والفتوى
 فانها وضعان متبايران لا ضلالتة في نسبة الاجزائيهما
 الى الداخل والخارج وانما اعتبر في ماهية الوضع نسبة
 الى الخارج ايضا لتلايكن الفيا بينه متكاسما
 لان القائم اذا قلب بحيث لا يتغير النسبة فيما بين اجزاء
 لانت النسبة المعلقة لتلك النسبة باقية لشخصها ^{القول}
 بالاجزاء الثمانية في الفيا فوق الاجزاء الفوقية ^{الانتكاس} فيه في
 متدفوا بنها راجعة الى النسبة الى الخارج

الى النسبة الخارج لان التحتية عبارة عنه القرب الى

المركز والبعد المحيط والفرقية بالعكس واعترض

على دليل اعتبار النسبة الى الخارج بان اللازم منه اشتراكها

في معنى الوضع الذي هو جيبها كما في افاقتها بالفصل

الحاصل من النسبة الخارجية واجيب بان الجنس وكفصل

صحيحان ومن اوججلا فلا يتصور مقارنة حصتي

من الجنس لفصل ثم صفادقتها الى فصل اخر فليزمن عنها

النسبتين في الوضع ثم الاوضاع قد يخالف بالتدع

كوضع القياس والاشكاس وقد لا يخالف به

اننا اذا قمنا معا في وضعنا في موضع في الخارج كالقيام المخصص من اقتنع فثابتة
الحصة المخصصة من الجنس من الفصل الذي حصل له التمام وانقضاء الفصل
الذي حصل له الانسكان المخصص من اللازم انقلاب الماهية كما انقلاب زيد
في خلاف اذا اعتبرت النسبة الى الامور الخارجية فانه التمام والانسكان
المخصصين يكونان مختلفين بالجنس

كما وضاع التمكن حين انقلاب سطوحه وتكونت

بالشبع كالقيام وبجلاله كالانكاس ويكون فيه
تضاد لافيهما وشدة وضعف اذا شئ قد يلى شد

انتصبا او انحناء الحل ان المتكلمين

قالوا لا وجه لما عدا الاين من الاعراض النسبية

وهتدوا عليه بان مته لو وجد في الخارج للان

كائنا في زمان فله مته وننقل الكلام اليه وهلم جرا

فيسموا الاضافة لو وجدته في محل والحلول

اضافة بني الى والمحلى ولها حلول اخر فليسلسل

والوضع والملك والفعل والانتقال لدرجته فيه

للانته ذات وضع وملك وفعل وانتقال فننقل

الكلام اليها فيسلسل واجب في الاضافة بان الكلام

من الدليل امتناع وجود كل فرد من افرادها وهذا

سلب الكل وهو لا يقتض السلب الكل الذي هو

طحاكم فلا تقيد به والذري يظهر لي ان هذا الجواب

جاء في اللول وان يمكن الجواب فيه بان الدليل جازم

الاين مع قولكم بوجوده وفي الفعل والانتقال رايته

انا يلزم تلك لوجهين هما الى فاعل وحقق لا

ويقال لا وجود له من القولين في الخارج والانتقال في الخارج
له تأثير آخر فمؤثره استثناء كون التأثير نفس الامر لولان من الامور الخارجية
فيلزم ترتيب امور لا نهاية لها ويسلسل ويجاب بان انما يلزم لولان
كل تأثير واحد حتى الابداع الذي لا يكون في الزمان
من قبيل ان يفضل وكلنا نرضى الدفني
مع قبيل ان يفضل وهو نفي الكلام
ممن قبيل ان يفضل وهو نفي الكلام
ممن قبيل ان يفضل وهو نفي الكلام

الرفل وانفسا ند يحيين وصوم لوجوب انتهاء

ما بالعض الربا بالذات وانت خبير بان فساد الدليل

لكنه ملذوذ والدعوى جاز ان يكون اخذ الاستلزام

فسادها ثم بعد تفصيل الجوهري والعض باقسامها

اعلم ان القولات الثلاثي كل منها جنس

العشرة المذكورة فاللزام من قبيل والذات العبد

ولا يبعد جنس العشرة صفاتها على معنى ان الامور
المقولات العشرة

يمكن ان تطلق عليها هذا التركيب التصنيقي من قطع

النظر في ملاحظة المفردات لا في معنى ان الامور

في ان يعرف المبدأ الثلاثة
الى ان الصفات الخمسة بالمراد
اي تحقق الاشكال فيه

ان الامور التي تسمى به اذ لم يعلم التسمية (هي) مجموع

مجموع هذه الامور ويرتفعه انه يتبادر منه

انه اذا كان الجوهر عرضا عاما يطلو على امور

اخر غيرهما مع ان الطوائف عليها المقولات الاربعة

عشر تا على الاول الجوهر والثاني الكم والثالث

الكيفية والرابع الالف والخامس المت والسابع

الاضافة والثامن الفعل والتاسع الانفعال

والعاشر الوضع وانما تكون منحصر فيها اذا لم يكن

الجوهر عرضا عاما للاقسام الخمسة لا العرض اما

لان اصل العبارة على التوضيف لهذا الامور التي يطلق عليها هذا المركب التوضيف
اي ان المقولات الخمسة هي مجموع هذه الامور يتبادر منه كل حال ويكفي تقديره وبعدها
يطلق لفظ المقولات الخمسة مما قلنا الامور في كل حال ويكفي تقديره وبعدها
الجوهر عرضا عاما لاقسام وحالات المقولات الاربعة عشر فوفق من يلاحظ

ويجب ان يكون بناء على من نصب السلك في الكلام
اللفظي انما انفتحت في غير الاشياء كقولهم
المصنفين لفظية لانه يقع لا يعين عنهم
فلا فهاذا في الاشياء كقولهم
صنفان في الاشياء كقولهم

اي لما ان العرض عرض عام لا تساعها النعمة اذ لو لا الجهد

عرضا عامالها لان كل منها مقدرة عليها فلتصعد

المقدلات الى اربعة عشر وتبدل على عرضيه بانه

لولا ان منبأ لها لان كل منهما مركب من الجنس وكفصل

والثاني باطل لان النقص منها تعقل الماهية البسيطة

الحالة فيها فلا تكون مرتبة لان مقام الى ان مقام المحل

وقد يمنع بانه انما يتم لولا ان التركيب الذم من الجنس

الفصل سطرنا للتركيب الخارج من النقص والعرض وهو ممكن

ويستلزم بانها تعقل الماهية المركبة فلا تكون بسيطة لانها

هذه النفس التي هي في علمها بسيطة لانها فاعلا الماهية
البسيطة وبسطة المقول الماهية فاستلزم ببساطة المحل العاقل
واذا كانت النفس بسيطة يكون ابعاده لا اقسام الجواهر بسيطة
الاول

ويجبه على الثاني ان تصور المركب قد لم ينجس فيجب

ان لا يجمع اجزائه في التصور ^{على الاول} لان التغيرات
بين الاربعه اعتبار فلكيف لا يتلزم التركيب
^{منه المحدث والنفس والبدن والهيوة}

الخارج ثم لو قيل ينبغي العلم الطبيعي في الخارج لاجبه

لكذا لا يقبل به المانع والا لما عدا الهيدرو والفسفرة

مع اقسام الجو وهو بقى انه يرد انه انما يصح لو كان الحلال

سما ينال لا يجوز كونه جواريا فلا يكون الجوهر ضائعا

بل يكون جنسا عاليا فيكون هو مقوله واحد جنسا

لا فاما الخمسة ^ط لافا العوض الثقبه ثم انه ينبغي

ان يريد ولم يكن الوجه جبا للجوهر والرض فيكون

مقبولة واحدة ^{مصدر} ولا العرض جبا للجوهر فيكونان

مقبولين ^{مصدر} ولا العرض جبا والجوهر عرضا عما فيكون

المقولات ستة ^{مصدر} ولا الكسبة جبا للمقولات النبوية فيكون ^{مصدر}

المقولات اربعة ^{مصدر} ولم يكن ما نحنها انراعا حقيقة

فيكون لكل جبا عرضا الا عاليا ولم يكن المقولات ثلث

عشرة ^{عشرة} بجمل النقطة والوجه منها لتوقف الدعوى ^{اربع المقولات}

على كل من المذكورات وهو ممنوع وقد استدل

عليها بان الوجه مقول بالشك على الجوهر ^{عارض}

فصل في
الاعتناء بالاعتناء
في الاعتناء بالاعتناء
في الاعتناء بالاعتناء

١٣٣

ويعقل علمها مع الشك في وجوده فليس يحسن

لها وبأن الفرض من الجوهر ذات الشيء وحقيقته

فيكون داخلًا تحتها وصف العرض ما يرضى للموضوع

وعبر عن الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته
أي انما يكون مفهوم نسبة إلى الأجزاء من النسبة تكون نسبتها إليها
مفهوم العرض إلى
فإنما فيه وبأن النسبة للأعراض النسبية كالعرض لها

فإنهم لا يتصدرون بها ما تدخل النسبة في ذاتها

سواء كانا صفة وبأن المراد بالعالى صفا لا جنس

فوقها لأمري فجاز ان يكون بعضها او كلها اجناسا

أي فيكون قولا منسوبا لا لا يكون
مفردا منسوبا

مفردة وفيه ضعف لأنهم كثيرا ما يقابلون العالی

بالمفرد وبأن المقصود تحريك جناس العالمة لما يحيط

به عقولنا من الالهيات الندرية تحت الجنس في هذه

العشرة فلا يقدح وجود النقطة والرمية ما لم يثبت
الرمية والرمية والرمية والرمية والرمية والرمية والرمية والرمية والرمية والرمية
 قول كل منهما على ما تحته قول الجنس وكون ما تحته اجناساً

ولم يثبت شيء منها لجواز قول كل منهما قولاً عرضياً

وكون ما تحتهما اشياء متفقة الحقيقة او انكاً

حقيقة وقد يجاب عنها ثانياً بانها احدى شيئا واخرى

بانهما مندرجان تحت الكيف ونتجه على الاول

انهم قالوا بوجوب الوجود والشهر ووجد النقطة عندهم

وعلى الثاني انه يستلزم بطلان حصر الكيفية الاقسام
 الاربعة لعدم اندراجها تحت شئ منها ولما كانت
 دجور انحصار المقولات الرضية التي هي اجناس
 عالية في النوع خفية غير مبينة اشار بقوله فانهم
 الى انها بعد اثبات الدعاء والمارة انما يتم لو ثبت
 ان هذه اجناس عالية وهو ممنوع لجواز ان يكون
 ما تحت كل اسم مختلف الحقيقة وهو عارض لها
 ولو سلم كونه ذاتيا فيجوز ان يكون واحد منها
 او اكثر ^{اعلنه} وافلا تحت جنس اخر فيكون الداخل فيها ^{مسلما}

ان لان ما تحت جنا سنا وسانك ان كان الزاعا

حقيقته وثبت ان ليس للمرض جنس عال سراسا

منوع لجواز مقولة اخرى في جنس عال مفاير لها الا ترى

ان بعضهم يحد الحركة مقولة ببرها كذا اخر ما اردنا

ابراهيم والحمد لله العليم والصلوة والسلام على الرسول

الكريم وعلى آله وصحبه ما رامت جنة النعيم قد وافق

اخذنا له لغز خلت من مرضنا جعلنا الله من عتقنا

بحرمة سيد المرسلين سنة الف وثلاثمائة ولعة وعشرين
١٣٢٩ هـ

قد فرغت انا من العبد الانيم الجاني عبد الكريم ابن محمد الرضا عن
 كتابة الكتاب المسمى بذكر العلا في شرح المقولات للفاضل
 الكامل فريد دهره ووحيد عصره استاذنا وسننا الشيخ عماد
 النهر باب الفروع دخر لازل ظلال دوا له علينا اعداها
 في حضوره ببلد سلمانية عرق حبيبنا اتم ليلة الاربعاء
 اللهم صل وسلم وذر وبارك على سيدنا ووليها وصفيها
 محمد القدسي الهاشمي واله وصحبه وعقربنا ولا اله الا
 وللمسلمين امين يا رب العالمين